الرياض

تكريم العلماء

هيا عبدالعزيز المنيع

أكثر من رائدة الخطوة التي قام بها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس الحرس الوطني حفظه الله، والمتمثلة في تكريم عدد من العلماء السعوديين ممن كان لهم دور بارز في الإثراء والبحث العلمي المحلي والعالمي خاصة ممن كانت لهم اختراعات علمية أخذت براءتها من جامعات ومؤسسات متقدمة في الخارج.

تلك الخطوة كنا نحتاجها منذ عدة سنوات لنفتح أفقاً آخر لمفهوم العلم، حيث أننا ولفترة طويلة لا نرى العلم إلا بمفهومه الشرعي، وهذا العلم هو أساس العلوم ومنطلقها ورجاله يستحقون التكريم المادي والأدبي، ولكن في الوقت نفسه أيضاً نحن كبلاد تسعى للارتقاء نحتاج لتكريم العلماء الآخرين في المجالات الأخرى، مثل المجال الطبي والهندسي والنووي وغيره من المجالات الحيوية التي تؤكد تقدم الأمم وتحفظ لها مكانتها الدولية.

تلك الخطوة من شأنها أن تعيد توازن الأمور داخل المجالات العلمية المتباينة وتؤكد عملياً أننا أمام انفتاح وإصلاح علمي لا أقول نريده وحسب بل ونحتاجه لنرتقي إلى مصاف الدول المتقدمة، ونحن نستطيع ذلك بل ولا أبالغ لو قلت اننا نملك القاعدة البشرية المؤهلة لتحقيق ذلك من الجنسين فقط نحتاج لتشريعات ومؤسسات تحقق عملية الدفع للأمام لهؤلاء من خلال التقدير المادي والأدبي، أيضاً من خلال إيجاد مؤسسات علمية ومعامل مناسبة ومجهزة آلياً وتقنياً ليستطيع هؤلاء العلماء القيام بتجاربهم داخل البلاد، مع إعادة النظر في المدة الزمنية للحصول على براءة الاختراع داخل البلاد، إذ أنها حالياً تأخذ وقتاً طويلاً لا يليق ببلادنا، خاصة وأن الاختراع المعاصر تأخيره قد يجعل منه فكرة قديمة لحصول تقدم باهر في المجالات العلمية حالياً، فاليوم تستطيع أن تغير حاسوبك كل ستة أشهر لتجد إضافات علمية في أكثر من جانب، أيضاً أعتقد أن دعم هؤلاء العلماء وفق ضوابط يجب أن نبتدئ به، من خلال منحهم قروضاً مناسبة لنوع التخصص وأهميته وطبيعة الفكرة وحيويتها العلمية والتجارية أيضاً، مما قد يدفع القطاع الخاص السعوديين للمشاركة في دعم هؤلاء العلماء ليكونوا أكثر إنتاجية وإبداعاً. ذلك التكريم يستحقونه، والأكيد أنهم يستحقون دعما متواصلا من الدولة ممثلة في المؤسسات والجامعات التي ينتمون لها، بحيث يجدون الوقت الكافي للعمل داخل معاملهم بعيداً عن ضغط العمل الإداري أو المحاضرات التي قد تستهلك الكثير من وقتهم، تحت فلسفة ضرورة شغر جدوله بساعات معينة اسوة بزملائه في نفس التخصص ونفس الدرجة العلمية، دون الأخذ في الاعتبار المصلحة العلمية، أو الفروق الفردية التي لابد من احترامها بين شخص وآخر لنتقدم بشرط أن تكون تلك الفروق في القدرة والكفاءة العلمية أو الإدارية وليس الوجاهة الاجتماعية أو القبلية التي للأسف لم تدفعنا خطوة واحدة نحو الأمام ، بل ان بعضها أثبت الواقع أنه أحد معوقات التنمية الاجتماعية والعلمية والإدارية والأكيد الاقتصادية.

تلك الخطوة جعلت من مفهوم العلم أكثر شمولاً، وأكدت ان العلماء ينتشرون في البلاد ونحن نحتاجهم وبلادهم تحتاجهم والأكيد ان النظام مسؤول عن دعمهم وتلك هي البداية النوعية لمستقبل أفضل.